

ص-08-2022-30102-0000390

14 نوفمبر 2022

من وزيرة المالية

إلى

السيد وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج

الموضوع: حول الامتيازات الجبائية الممنوحة لسفارة بولونيا بتونس.
المرجع: مكتوبكم عدد 1771 بتاريخ 13 أكتوبر 2022.

وبعد، لقد تضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه ما يفيد أن السلطات البولونية قامت بتجميد مستحقات سفارة تونس ببولونيا تتعلق باسترجاع الأداء على القيمة المضافة والأداء على المحروقات تطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل مما انجر عنه تداعيات على ميزانية البعثة. وتطلبون تمكين سفارة جمهورية بولونيا بتونس من استرجاع جميع المبالغ المستحقة لفانديتها بعنوان الأداء على القيمة المضافة والأداء على المحروقات حتى تتمكن بعثتنا بفرصونيا بدورها من التمتع بهذا الامتياز.

وجواباً، يشرفني إحاطتكم علماً أنه بالرجوع إلى المركز الجهوي لمراقبة الاداءات المختصة تبين أنه تم البت في جميع مطالب استرجاع الأداء على القيمة المضافة المودعة من قبل السفارة باستثناء المطلب المتعلق بالثلاثية الثانية من السنة الحالية الذي تم عرضه على لجنة الاسترجاع بتاريخ 26 أكتوبر 2022 وسيتم قريباً اصدار الاذن بالإرجاع.

وأما بخصوص المحروقات فقد تبين بعد التحري في الموضوع لدى المصالح الديوانية المختصة أن السفارة البولونية بتونس تتمتع بالإعفاء من المعاليم والاداءات (توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة والتخفيض في مبلغ المعلوم على الاستهلاك) بعنوان حصص البنزين والمحروقات الأخرى التي تم ضبطها من قبل مصالح وزارة الشؤون الخارجية.

الرجاء إعلام السلطات البولونية بمحتوى هذا المكتوب ودعوتها إلى رفع التجميد عن مستحقات سفارة تونس ببولونيا حتى تتمكن السفارة البولونية بتونس من مواصلة الانتفاع بالامتيازات الجبائية الممنوحة لها تطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل.

المدير العام للأداءات
الإمضاء:  محمد العربي